



بيروت: 2012-09-04

مؤتمر صحفي لتبديد المخاوف الاقتصادية من قرار حظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة

رداً على ما يُنشر من معلومات خاطئة حول الأثر السلبي المزعوم على الاقتصاد والمؤسسات السياحية للقانون اللبناني رقم 174 لحظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة، قرّرت مجموعة البحث للحد من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت إقامت مؤتمراً صحفياً مع نشطاء المجتمع المدني، لإعادة توضيح الأمور ووضعها على مسارها الصحيح ومدّ الدولة اللبنانية والرأي العام اللبناني والإعلام بالمعلومات العلمية الدقيقة المستندة إلى دراسات ذات منهجية علمية صحيحة خصوصاً أن الدراسة التي تسوّقها نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي تفتقد إلى المصداقية ولا تتمتع بأي قيمة علمية وذلك للأسباب التالية:

1- عينة غير تمثيلية ومدة زمنية غير كافية

إنّ شركة الإستشارات التي كلفتها النقابة إجراء الدراسة لم تأخذ وقتاً كافياً لإجراء دراسة علمية بل اكتفت بفترة زمنية لا تتعدّى الشهر الواحد وهي فترة غير كافية علمياً لإجراء هكذا نوع من الدراسة .
كما أستندت الدراسة إلى ورشة عمل واحدة فقط ضمت 65 صاحب مؤسسة سياحية زاعمين ان هؤلاء يشكلون عينة تمثيلية عن القطاع السياحي علما ان هذا القطاع يضم 1600 مؤسسة سياحية (مقهى ومطعم وملهى) مسجلة (النقابة تعترف بوجود 6000 منها) مما يفقد هذه العينة الصفة التمثيلية .

2- لا منهجية علمية للدراسة

الخسارة المعلن عنها في عائدات هذا القطاع تركز الى توقعات وتكهّنات غير موضوعية. فالشركة الإستشارية سألت 65 صاحب مصلحة فقط عن توقّعاتهم بالنسبة لأي خسارة محتملة في العائدات بعد تطبيق القانون. وهذا الأمر غاية في اللاموضوعية وغير دقيقة, إذ لا يعتبر أبداً منهجية علمية لإستنتاج التوقعات الإقتصادية بما أنه يستند إلى آراء

وتكهّنات أفراد فقط وليس إلى معطيات علمية ملموسة. ان التقدير العلمي للخسارة او الربح يجب ان يستند على قياس التحوّل في المردود بعد تطبيق القانون ولفترة زمنية ثابتة وطويلة.

3- استنساوية الدراسة

هذه الدراسة المزعومة لا تأخذ بعين الإعتبار اي ارباح قد تتأتى من نسبة الزبائن غير المدخنين الذين سيرتادون المطاعم. اكثر من مئة دراسة علمية في العديد من البلدان قد اظهرت ان لا اثر اقتصادي سلبي مرتبط بتطبيق قوانين منع التدخين في الأماكن السياحية المغلقة، والعديد منها اظهرت ان التطبيق ينعكس ايجاباً على مردود الأعمال. (على سبيل المثال في تركيا ارتفعت العائدات 5%)

وذلك بسبب: 1- ارتفاع الايرادات نتيجة ارتفاع عدد الزبائن الجدد الذين يطالبون بمكان خال من التدخين (علماً ان 62% من اللبنانيين هم غير مدخنين و يشكلون اكثرية، وهناك 92% من اللبنانيين من المدخنين وغير المدخنين يؤيدون القانون وفق وزارة الصحة ما يجعل هذا القانون يتمتع بشعبية عالية جداً).

2- انخفاض الفاتورة الصحية للموظفين والتي يتكدها صاحب العمل، كون العمال يصبحون أقلّ عرضة للمرض. فالدراسات تظهر عالمياً وفاة 200000 عامل في القطاع السياحي سنوياً من جرّاء التدخين السلبي

3- تطوير صورة المسؤولية الاجتماعية في الاماكن السياحية العامة.

4- اختزالية الدراسة

التقديرات في إنخفاض العائدات السياحية من جرّاء تطبيق القانون خاطئة كونها تركز بالكامل على تكهّنات غير موضوعية. فبمجرّد أن اعتبر 65 صاحب مطعم ومقهى وملهى أن 25% من عائداتهم تركز على السواح، وضع محللو الدراسة هذا الرقم بمجمله في خانة الخسائر في القطاع السياحي مفترضين أن المصدر الوحيد لجذب السواح هو النرجيلة، الأمر الغير منطقي. فهذه نظرة اختزالية للقدرة الإستقطابية للقطاع السياحي خصوصاً انه لا يوجد إحصاءات علمية تظهر ان النرجيلة هي التي تستقطب السواح الى لبنان.

5- تحليل متحيز وخاطيء

الإنخفاض المتوقع للنتائج المحلي القومي GDP متحيز وخاطيء. فالتحليل تفترض ان الإنخفاض المزعوم في عائدات القطاع سينعكس على القطاعات الأخرى المرتبطة به ، كما سينعكس إنخفاضا مزعوماً مباشراً وغير مباشر في مدخول الأشخاص الذين يعملون في قطاع السياحة. الا ان هذه التحليل استبعدت كلياً امكانية تحقيق أرباح متوقعة في الناتج المحلي القومي GDP والتي تعود الى: 1- انخفاض الفاتورة الصحية نتيجة إنخفاض نسبة التدخين (تركيا انخفضت نسبة التدخين فيها من 31% إلى 15% بعد تطبيق القانون) 2- ارتفاع دخل الأفراد و ارتفاع قدرتهم الشرائية نتيجة لإنخفاض نسبة التدخين لديهم و

الصرف المتعلق بالصحة 3- ارتفاع في دخل المؤسسات نتيجة الإنتاجية النشطة وانخفاض عدد الإجازات المرضية.

ان الأثر الإقتصادي السلبي الكارثي والأكبر يتأتى من جراء عدم تنفيذ القانون اذ اظهرت دراسة قامت بها مجموعة البحث للحد من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت ان خسارة الدولة السنوية من جراء عدم تطبيق سياسات قوية للحد من التدخين تبلغ ما لا يقل عن 55 مليون دولار اميركي سنوياً بما فيها ارتفاع الفاتورة الصحية. وان اي تعديل للقانون او استثناء ذاهبة سيؤدي الى تطيير كل المفاعيل الإيجابية علماً ان بلدان العالم المتحضر التي تسمح بالاستثناء, ذاهبة باتجاه المنع الشامل للتدخين في اي مكان مغلق. وعليه فان مجموعة البحث للحد من التدخين ترفض رفضاً قاطعاً اي تعديل لهذا القانون لأن من شأنه ضرر للمصلحة العامة من ناحية الإقتصادية والصحة والبيئية والمجتمع.

يمكننا مدّكم بكل الأرقام والدراسات العلمية التي تضحد بالأدلة الدامغة أي أثر إقتصادي سلبي لتطبيق قانون منع التدخين في الأماكن العامة المغلقة.

تأسست الجامعة الأميركية في بيروت في العام 1866 وتعتمد النظام التعليمي الأميركي الليبرالي للتعليم العالي كنموذج لفلسفتها التعليمية ومعاييرها وممارساتها. والجامعة هي جامعة بحثية تدريسية، تضم هيئة تعليمية من أكثر من 600 أعضاء وجسماً طلابياً من حوالي 8000 طالب وطالبة. تقدّم الجامعة حالياً ما يناهز مائة برنامج للحصول على البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، والدكتوراه في الطب. كما توفر تعليماً طبياً وتدريباً في مركزها الطبي الذي يضم مستشفى فيه 420 سريراً.

For more information please contact:

Maha Al-Azar, Associate Director for Media Relations, ma110@aub.edu.lb,
01-353 228

Website: www.aub.edu.lb

Facebook: <http://www.facebook.com/aub.edu.lb>

Twitter: http://twitter.com/AUB_Lebanon